واقع وآفاق المقاولاتية النسوية في الجزائر

The reality and prospects of women's entrepreneurship in Algeria

البشير زيبدي [1]، حسام غرداين [2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، zebidi-bachir@univ-eloued.dz

[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، ghoussamdoc85@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/09؛ **تاريخ المراجعة**: 2021/10/27؛ **تاريخ النشر**: 2021/12/31

ملخص: في الآونة الأخيرة عرف موضوع المقاولة النسوية اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والحكومات، وأصبحت أحد مصادر النمو والإبداع وتحقيق الثروة, وإمكانية توفير مناصب الشغل، فأصبحت المقاولة النسوية أحد معايير النمو للاقتصاد على الرغم من أن المرأة فرضت نفسها كعنصر فعال في المجتمع في شتى المجالات وأصبحت تنافس الرجل في تخصصات كانت إلى وقت قريب حكراً على الرجل إلا أن المرأة صاحبة المشروع تبقى أعدادها قليلة في المجتمع، وقد عرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل، حيث كانت تنشط في مشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية، لكنها استطاعت اليوم الولوج إلى عالم الأعمال مثلها مثل الرجل. فالمرأة المقاولة هي التي قامت بإنشاء المؤسسة، شراءها أو اكتسابها، حيث تتحمل جميع المخاطر و المسؤوليات المالية، الإدارية و الاجتماعية كما تساهم في تسييرها اليومي.

الكلمات المفتاح : واقع ؛ آفاق ؛ المقاولاتية النسوية؛ الجزائر.

تصنيف JEL : XNN ؛ XNN

Abstract: Women's entrepreneurship has become a standard of growth for the economy, although women have imposed themselves as an active element in society in various fields and have become competitive. Men in specializations were until recently the exclusive preserve of men, but women entrepreneurs have few numbers in society. The last few years have witnessed the intensive presence of women in the labor market, where they have been active in projects that say little about domestic projects, C to the business world just like men. It is the entrepreneurial woman who created the institution, bought it or acquired it, taking all the risks and financial, administrative and social responsibilities as well as contributing to its daily operation.

Keywords: Reality ; Horizons ; Feminist Entrepreneurship ; Algeria.

Jel Classification Codes : XNN ; XNN

I- تمهيد :

تسعى معظم الاقتصادات في الوقت الراهن للاهتمام بالمقاولاتية، لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتجه البلدان إلى الارتكاز على مهارات أفرادها وقدرتهم على العمل المقاولاتي لتطوير اقتصادياتها بدل الارتكاز فقط على الموارد الطبيعية, لأجل ذلك تحاول الدول في كل مرحلة اتخاذ جملة من الإجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث المزيد من الشباب للعمل المقاولاتي وإنشاء المؤسسات، دون إهمال المرأة التي تمثل نصف المجتمع, لا سيما دورها في الجانب المقاولاتي، حيث أثبتت الدراسات في بعض البلدان أن هناك ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي النسوي والنمو، كل هذا من شأنه حث جميع الجهات المعنية على الاهتمام بالمقاولة النسوية، والسعي للبحث عن الطرق التي تساعدهم على استغلالها وكيفية الاستفادة منها، وهذا ما يفسر التوجه العالمي الذي يسعى حثيثا لإعطاء النساء المكانة اللائقة بهن في هذا المجال.

مشكلة الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

- **ما هو واقع المرأة المقاولاتية في الجزائر؟ وما هي الآفاق المستقبلية لتفعيلها ؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية:

الأول : التطور التاريخي للعمل النسوي في الجزائر؛

ثانيا: واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر؛

ثالثا: الآليات والأجهزة لترقية ودعم المقاولة النسوية في الجزائر.

I.1– التطور التاريخي للعمل النسوي في الجزائر:

إن اشتداد التوجه نحو اقتصاد السوق مع تفاقم المناداة الدولية بالدعوة إلى إدماج المرأة في النسيج الاقتصادي الوطني والدولي، دفع وحتم على حكومات الدول النامية ومنها الجزائر العناية بالمرأة على العموم وخاصة هذه الفيئة الناشئة لصاحبات الأعمال باعتبارها قوة فاعلة داخل القطاع الخاص و شريكة أساسية في المجال الاجتماعي و الاقتصادي.

I.1.1– عند بداية الاستعمار الفرنسي: هناك اختلاف بين المرأة الريفية والمرأة التي تعيش في المدينة عند بداية الإستعمار.

I.1.1.1– في الأرياف: من بين السياسات التي استعملها المستعمر الفرنسي عند دخوله للجزائر هو نزع الأراضي الزراعية من أصحابها، وسن القوانين لمصادرة الأملاك وفرض ضرائب بمختلف أنواعها، للإضرار بالأهالي في أرزاقهم، و قد أدت هذه السياسة الإقتصادية المجحفة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في حق الأهالي إلى تهجير السكان إلى الجبال الوعرة مما أثر على وضعية الفلاح الجزائري بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة، و نظرا لهذه الظروف الصعبة ،هجر الفلاح أرضه ووطنه بحثا عن مصدر رزقه و عيشه ، و بقيت المرأة تتحمل أعباء المسؤولية من بعده لتوفير احتياجات أبنائها ولو بإمكانيات بسيطة، فقد كانت تقوم بالأعمال الزراعية الشاقة كما كانت تربي الحيوانات لتستفيد من لحمها و صوفها تستهلك ما يكفيها و تبيع الباقيات و تنسج الألبسة الصوفية و الزرابي و تصنع الأواني الفخارية لتبيعها و تسدد بثمنها و لو جزء بسيط من الضرائب، أو مساعدة زوجها, وقد كانت تدير مشاريعها بنفسها لتدبر أمور العائلة التي في الغالب يكون رب العائلة غائبا عنها يبحث عن عمل أو مسجون في سجون فرنسا أو قتل من طرف المستعمر, رغم هذا إلا أن المجتمع لم يكن ليعترف لها بذلك، لأنه جعل من الرجل الوحيد الذي يملك القدرة الإقتصادية من إنتاج و شراء، لأن المرأة حسبما ذكر في الجزائر أنه كان لها نشاطها التجاري الذي سمح لها أن تحقق استقلالية مالية ذاتية و لو بسيطة، لأنها ضعيفة و لأنه يعلم أنها ستساهم بها في تحضير خطوبة أبنائها وتلبس بناتها وشراء ما ينقصها من معدات للمنزل و ترميمه وتحسينه و هي بذلك تؤدي دور اقتصادي في تسيير البيت، كل هذا يجعلنا نفهم أن المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري كانت بصفة أو بأخرى مقاولة لكن بخصائص غير الخصائص المعروفة اليوم والفرق بسيط لأن المرأة آنذاك كانت منتجة ومسيرة ومديرة لكنها

تهدف إلى خدمة أسرتها ومجتمعها فقط لا من أجل إثبات ذاتها و تكوين ثروة خاصة بها لأن المجتمع التقليدي لم ينمي فيها روح المبادرة والاستقلالية المالية، إذ كل ما هو ملك لها يعود لأبيها أو زوجها فالعادات والتقاليد حرمتها من الظهور وعملها مجرد عمل عادي يدخل في إطار إعانة الأسرة.

I.1.2- في المدن : إبان الإستعمار الفرنسي عاشت النساء في المدن أوضاعا متدهورة، وسدت أمامها كل السبل، و فرضت عليها عادات وأعراف بعيدة كل البعد عن الدين والرقي والحضارة وجعل المنزل بمثابة سجن لها لا يسمح لها بمغادرته إلا لضرورة قصوى، كما فرض عليها حصار اجتماعي خانق[1], مع هذا استطاعت أن تحول البيت إلى ورشة تمجد فيها قيمة العمل، و كانت تمارس داخل البيت عدة حرف، إذ يتعلق الأمر بغزل وتصفيف الصوف و القطن و الحرير وصباغة الصوف التي كانت تمارسها على وجه الخصوص نساء من الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل, ثم تأتي بعد ذلك حرفة الطرز على الصوف و القطن أو الحرير أو خيط الذهب أو الفضة و هذه حرفة راقية تمارسها نساء من الفئات الثرية، و هذه الفئة من النساء لا يكون هدفها دائما الربح بقدر ما يكون هدفها إبراز مواهبها لكسب تقدير وإعجاب المحيطين بها من أهل و أقارب و جيران، و قد كانت كل هذه الأشغال تؤدي داخل البيت في نطاق غير رسمي وتتقاضى بعض النساء عليها أجرة, هذه الأجرة تدخل في مساعدة الأسرة، أما النساء الذين يملكن العقارات والأموال فيقمن بتفويض أزواجهن أو أبنائهن أو أحد الأقارب في إدارة ممتلكاتهن، لأن العادات والتقاليد خلال هذه الفترة كانت تحرم على المرأة من حقها في متابعة أموالها عن قرب ولا تقبل أن تغادر المرأة بيتها من أجل تسيير أموالها فهذا يتنافى مع القيم الاجتماعية التي ترى أن هذا الدور مخصص للرجل وعلى المرأة أن تتقبل ذلك و ترضى بالوضع وتنتظر الأرباح التي تسلم لها آخر السنة و بهذا يمكنها أن تحافظ على أملاكها من خلال الرجل.

I.1.2- خلال حرب التحرير 1954 – 1962: لقد حدث في هذه المرحلة تغير شبه تام في النظرة التقليدية للمرأة وخروجها خارج إطار البيت العائلي، فقد لعبت في هذه المرحلة العديد من الأدوار على جميع الأصعدة الإجتماعية الإقتصادية، إذ شاركت النساء الجزائريات بأعداد هائلة في الكفاح من أجل تحرير الوطن وتطوير ظروف حياتهن الإجتماعية والثقافية، فقد كانت للظروف الإستعمارية القاهرة دورا كبيرا في خروج المرأة من البيت والتحاقها بالعمل من أجل لقمة العيش وإعانة أفراد عائلتها خاصة بعد التحاق الرجال بالثورة التحريرية، وقد التحقت فيئه كبيرة من النساء وخاصة الفتيات بصفوف جيش التحرير، غير مبالية بكل القيم والتقاليد التي كانت سارية آنذاك لكن مع الحفاظ على التقاليد الإسلامية. أما في الريف فكانت مهمتها مختلفة, إذا قام المستعمر بقطع الأشجار المثمرة و حرق الأراضي، وقتل الحيوانات و الإستلاء عليها، هذا ما ترتب عنه وضع قاسي على النساء في الريف، رغم هذا كانت تشارك النساء في المعارك باستعمال السلاح الأبيض، كما تقوم بطهي الطعام للدوريات والأفواج التي تتطلب السرعة بحمل المؤونة لمواصلة مهامهم، كما كانت تقوم بأعمال شاقة كطحن الحبوب بواسطة مطاحن تقليدية ثم تقوم بنقلها إلى المراكز التي توجد في الجبال و الغابات، ففي هذه المرحلة وصلت المرأة الجزائرية إلى مراكز السلطة، فقد نمت حركة عبر أوسع مشاركة في الثورة وصلت حدود قيادة نسائية لتجمعات قتالية ضد المستعمر ونشأت أول منظمة نسائية مع بدء التحرير تابعة لجبهة التحرير الوطني تحولت فيها بعد إلى الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات و انطبعت هذه الحركة بطابع الثورة و تأثرت بتكوينها الإيديولوجي الذي انعكس في برنامجها و سلوكها و ممارستها التي تداخلت فيه أفكار مشتقة من المفاهيم العامة للعدالة و المساواة و مفاهيم ضد الظلم و التعسف[2], و أمتد نشاط المرأة الجزائرية في حرب التحرير لتصل إلى مراكز السلطة خاصة في القرى، حيث توالت شؤون إدارة القرى في غياب الرجال.

I.1.3- بعد الإستقلال: لقد جاء الإستقلال ليقضي على العادات والتقاليد البالية التي حرص الإستعمار على زرعها في وسط المجتمع الجزائري والتي كانت تناقض مع رؤى التطور والتنمية، فبعد الإستقلال مباشرة تم إدخال المرأة وإقحامها في عالم الشغل، كمواطنة كاملة الحقوق ، بهدف بناء الدولة الاشتراكية العصرية التي تبناها ساسة الجزائر غداة الإستقلال، وقد جاء في الميثاق الوطني

لسنة 1986 أن الثورة الجزائرية، إذ تعمل اليوم على تجسيد تطلعاتها بتوفير الشروط الموضوعية التي تساعد على أن تتبوأ المرأة مكانتها في المجتمع، لتهدف إلى تمكينها من الاندماج الفعلي في مسيرة التنمية، حتى تضمن مساهمة ملايين النساء الجزائريات اللاتي يشكلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطني باعتبارها عضوا فاعلا في المجتمع، فمنعت كل أنواع التمييز ضد المرأة، مساوية بينها و بين أخيها الرجل، الأمر الذي أحدث تحولات مذهلة، دون المساس في أغلب الأحيان بالقيم الروحية و العقائدية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري وقد استفادت المرأة الجزائرية بدخولها عالم الشغل حيث استطاعت أن تفرض نفسها كعضو فعال، لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة، و مشاركتها في النقابات وانفتاحها على المجتمع، غير أنه بالتطور الذي حصل في العالم المتميز باندثار القطب الاشتراكي وانتشار الأزمة الإقتصادية العالمية و تأثر الجزائر بها.

ومع صدور دستور الانفتاح سنة 1989, حيث جاء التراجع عن الاشتراكية مما ادى إلى صدور قوانين للعمل ترفع تلك الحماية التي كان يتمتع بها العامل في العهد السابق، فأصبح العمل حق لكنه غير مضمون، كما أصبح التسريح أمرا عاديا.

كل هذا أثر سلبا على المرأة، ناهيك عن بعض المشاكل التي تعانيها جراء بعض الذهنيات البالية من جهة و تفاقم الظروف الإجتماعية والاقتصادية الصعبة من جهة أخرى.

مع هذا كانت المرأة الجزائرية تعمل على فرض نفسها، كمواطنة كاملة الحقوق والسبب في هذا يرجع إلى زيادة وعيها وارتفاع مستواها الثقافي والتعليمي، فأصبحنا نجدها في الإدارة وفي الجيش و في الصناعة و التعليم و الصحة و التجارة وهي اليوم مقاولة تقتحم هذا الميدان الأصيل للرجل دون أن تهمل محيطها العائلي[3].

I.2- واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر:

I.2.1- تعريف المرأة المقاولة:

يمكننا تعريف المرأة المقاولاتية بأنها:

- بأنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، و التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة ،واثقة من قدراتها وإمكانيتها وهدفها النجاح والتفوق[4].
- كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا ،كما تساهم في تسييرها الجاري, كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية، وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة[5].

بالنظر إلى التعريفات السابقة نجد أن كلمة مقاوِلَة تشمل كل من الآتي:

- الجنس النسوي الذين يمارسون مهنة الأعمال المقاولاتية؛
- كل امرأة مستقلة بذاتها تتحكم وتتخذ قرارات وتدير مقاولة لحسابه الخاص؛
- كل امرأة أنشأت مقاوَلة بطريقة مبتكرة ومبدعة.

I.2.2- خصائص المرأة المقاولة:

أجمعت معظم الدراسات على أن صفات المرأة المقاولة تتمثل فيما يلي:

- أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال؛
- غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة؛
- هن أقل كفاءة من الرجال ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات.
- أقل كفاءة على المستوى التسيير المالي أو التسيير المقاولاتي.

أما بالنسبة لخصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، فهي عادة تتميز بما يلي:

- المؤسسات أقل سنا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات، المبيعات أو العمال.
- يتمركز نشاطهن حول قطاعات النشاط النسوية ذات النمو المنخفض، مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليلا ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، النقل أو التحويل.
- النساء المقاولات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء، على عكس الرجال.

I.2.3- مبررات التوجه نحو المقاولات: إن اعتمادا الدول النامية على المؤسسات الكبيرة في التنمية أدى العديد من المشاكل من أهمها نذكر ما يلي[6]:

- قلة الرأسمال في كثير من الدول وبالتالي صعوبة إنشاء مؤسسات كبيرة قادرة على قيادة قطاع التنمية؛
- تخلف الفن الإنتاجي المسموح به للدول المتخلفة من طرف الدول المتقدمة التي احتكرت لنفسها الفن الإنتاجي المتقدم؛
- انخفاض القدرة الشرائية بسبب انخفاض نصيب الفرد من الداخل الوطني؛
- انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفياتي الذي كان يدعو إلى تبني المؤسسات الإقتصادية الكبيرة وانفراد المعسكر الرأسمالي بقيادة العالم؛
- معظم الدول المتقدمة والتي سبقت إلى الريادة فإن نسبة كبيرة من مؤسساتها صغيرة ومتوسطة؛

هذه الأسباب وغيرها أدت إلى اقتناع أصحاب القرار السياسي في معظم دول العالم بضرورة التوجه نحو أسلوب الاعتماد على المقاولات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك لما لها من ميزات أهمها:

- لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وبالتالي فإنها تناسب الدول المتخلفة التي تفتقر الأموال؛
- تساهم في التخفيف من حدة البطالة وذلك بإستعابها للأشخاص الذين لا تتوفر فيهم شروط العمل في الشركات الكبرى مثل السن والمستوى التعليمي؛
- عدم حاجاتها إلى عمال كثيرين أو رؤوس أموال ضخمة أو إطارات على أعلى مستوى من التدريب بحيث لا يوجد إلا في التجمعات السكنية الكبرى ومن هذه الجهة فإنها تحد من هجرة سكان الأرياف نحو المدن؛
- تساهم في تعبئة المدخرات التي لا تجد طريقها إلى المصارف سواء لأسباب عقائدية أو لسبب انخفاض الوعي المصرفي، حيث تجد هذه المدخرات طريقها للاستثمار في مؤسسات أهلية أو فردية؛
- تنتج بتكليف منخفضة بسبب انخفاض الأجور في هذه المؤسسات من جهة واعتمادها على المدخلات المحلية من جهة أخرى؛
- تعتبر المكان المناسب للابتكارات, إضافة إلى بساطة الآلات والأجهزة المستعملة فيها وهو ما يمكن العاملين من الاحتراف بعد فترة وأن يتجاوز الاحتراف إلى الإبداع بإختراع طرق جديدة أو تجهيزات جديدة لتحسين أداء العمل وتجويد المنتوج وقد ذكرت الدراسات في أمريكا على أن 98 % من المخترعات والأفكار المطورة جاءت من المؤسسات الصغيرة؛

دعم المؤسسات الكبيرة سواء فيما يتعلق بالمنتجات نصف التامة كما هو الحال في اليابان حيث تقوم المؤسسة العملاقة بتجميع المنتجات حيث تم تصنيع أجزاء السلعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو خارجه كما يقدم دعما للمؤسسات الكبيرة عندما تقوم بدور الموزع للسلعة أو تتخصص في خدمات ما بعد البيع للمستهلكين[7].

I.2.4- الأهمية الاقتصادية للمرأة المقاولة: إن دمج الفئة النسوية في مختلف الأنشطة الإقتصادية التي تميل إليها كالخياطة، الطرز، صناعة الحلويات، ومختلف الأنشطة الأخرى تؤدي إلى الرفع من مستوى المعيشة لدى هذه الفئة و من ثم المساهمة في النشاط الاقتصادي. كما أن القيم الاجتماعية التي يتوارثاه الاجيال حين اكتسابهم مهارات الحرف التي تمارس ضمن الأسرة الواحدة, كما يؤدي الى تكوين فئة عمالية منتجة تعمل في نسق قيمي واحد متكامل في أداء الأعمال.

أصبح الطلب على عمل المرأة و اقحامها و مشاركتها في مجالات الإنتاج الاقتصادية مطلبا ملحا, خاصة في ظل تزايد معدلات الاناث في المجتمعات, بفضل تحسن عوامل التنمية البشرية, من حيث ارتفاع معدلات الدخل وتحسن الرعاية الصحية, وتراجع معدلات الأمية بين النساء, اضافة الى ذلك وفرة التقدم التكنولوجي والتطور الاقتصادي لبعض الوسائل والخدمات التي خففت من اعباء العمل المنزلي, الذي كان يرهق المرأة ويصرفها عن التفكير في القيام بأي نشاط خارج عملها في البيت[8].

I.2.5- واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر: تشهد الجزائر كغيرها من البلدان، توجه للعنصر النسوي لإقامة مشاريع خاصة، وذلك في مختلف المجالات، بالرغم من نسب تواجدهن الضعيفة، إلا أنهن شكلن نسب معتبرة وأحدثن فارق في المعدل الوطني لإنشاء المؤسسات، باعتبار المرأة الناشطة تساعد في زيادة الناتج المحلي الخام، وتساعد في تحقيق الأرباح وإعانة عائلتها، حيث لا يجب أن ننسى فئة النساء اللواتي يعملن في المجال غير الرسمي واللاتي يشكلن النسبة الأكبر، حيث لا يخفى عن الجميع أن ليس جميع النساء بإمكانهن إعلان نشاطهم بشكل واضح ورسمي لظروف عديدة وأسباب مختلفة، كما لا ننس أيضا أن هناك أحيانا رجال يستعملون أسماء زوجاتهم أو أخواتهم أو بناتهم لافتتاح سجلات تجارية ، لكن التسيير الحقيقي للعمل الخاص يكون من طرف الرجل. و لقد حققت المرأة في الجزائر نسب عالية في مجال مهن التمريض و الطب والهندسة و التدريس في مختلف أطواره و بعض المهن الإدارية، لكنها بقيت بعيدة عن مجال التصنيع وربوبية العمل ولم تقتحم هذا المجال الا مؤخرا وكان انضمامها لمجال الاعمال يمثل حالات فردية يعوزها الكفاءة والاحترافية, وهذا راجع لا سباب عديدة نذكر منها:

- طالما اعتبر خروج المرأة للعمل للضرورة الملحة عندما لا تجد من يعينها؛
- عدم مقدرة بعض النساء على التوفيق بين العمل المقاولاتي و المنزل؛
- عدم توفر بيئة أسرية تشجع المرأة على العمل و الإبداع؛
- عدم مقدرة بعض النساء على تحمل عبء المسؤولية، فالكثيرات يسندهن رجال في أعمالهن؛
- الخوف من المبادرة و المخاطرة.

I.2.6- إحصائيات عن المرأة في الجزائر: إن دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل والأعمال مرتبط بدرجة كبيرة بالمستوى التعليمي الذي بلغته دون أن ننسى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية، وفيما يلي بعض الإحصائيات التي تظهر الموقع الذي تحتله داخل المجتمع والذي يؤثر بشكل مباشر على دورها الاقتصادي والاجتماعي.

I.2.6.1- توزيع المرأة المقاولة جغرافيا وحسب الجنس:

جدول 1: توزيع المقاولات حسب الجنس ومنطقة تواجدها

المنطقة	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
شمال وسط	258588	32382	290970
شمال غرب	143559	16414	134560
شمال شرق	116745	17815	134560
الهضاب العليا	210045	17520	227565
الجنوب الكبير	69089	6637	75726
المجموع	798026	90768	888794

المصدر: دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من خلال الجدول نلاحظ أن استثمار المرأة المقاولة يكون أكثر في المناطق الشمال أي 585.503 فهي تعادل تقريبا ثمانية مرات من عدد المقاولات في الجنوب الكبير ومرتين في عدد المقالات في الهضاب العليا، كما هو موضح في الشكل رقم (02) وهذا

راجع لمتطلبات السوق والتفسير المحتمل لهذه الوضعية يؤكد أن المرأة لا تزال تواجه تحديات العادات والتقاليد في الريف والحضر على حد سواء.

الشكل 1: توزيع المقاولات حسب منطقة تواجدها وجنس المقاول

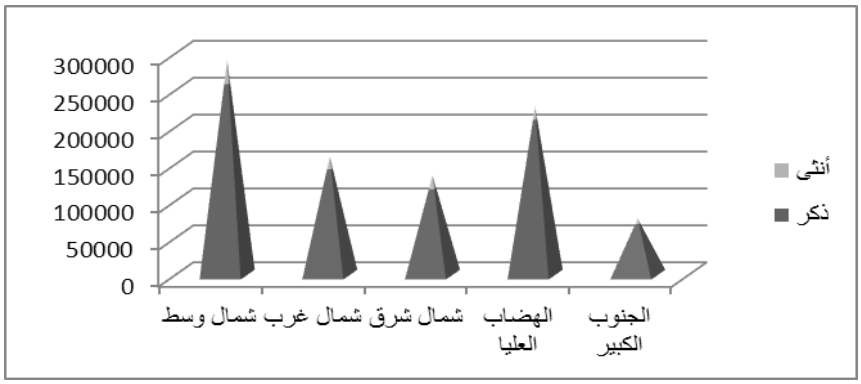

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (01)

I.2.6.2- توزيع المرأة المقاولاتية على مختلف القطاعات في الجزائر:

جدول 2: توزيع المقاولات على مختلف القطاعات في الجزائر

النشاط	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
الصناعة	78410	8097	86507
البناء	5706	186	5892
التجارة	459676	39665	499341
الخدمات	254234	42820	297054

المصدر: دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

نلاحظ من خلال الجدول أن المرأة المقاولة في الجزائر تركز على النشاط التجاري والخدمي، حيث ترتفع في سنوات الأخيرة، كما نلاحظ أيضا تدني ونقص في إقبال المرأة المقاولة على الصناعي وقطاع البناء ، وإذا حاولنا تسلط الضوء على واقع المرأة منذ التعليم إلى غاية الشغل، أن هناك تحسنا في نسب مشاركة المرأة في التعليم، وذلك ناجم عن تحسن ظروف التمدرس إلى جانب مشاركتها في قطاع الصحة.

الشكل 2: توزيع المقاولات على مختلف القطاعات حسب النشاط والجنس

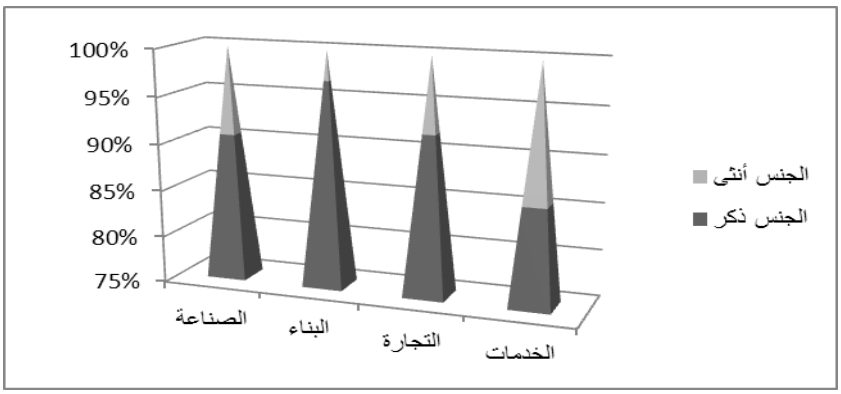

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (02)

I.3- الآليات و الأجهزة لترقية ودعم المقاولة النسوية في الجزائر:

الجزائر كغيرها من البلدان تفطنت لأهمية إنشاء المؤسسات وترقية النسيج المؤسساتي وتسعى جاهدة لتشجيع الاستثمار فيها، وهذا ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة، لكن التساؤل المطروح يتمحور حول نصيب المرأة المقاولة من هذه الآليات، ومدى وجود خصوصية.

I.3.1- التعاونيات الشبانية: نظرا لانخفاض وتيرة التشغيل، ونتيجة التقهقر التام للنظام الاجتماعي الاشتراكي وكذلك الأزمة الاقتصادية خاصة انخفاض أسعار البترول وما سبب من عجز مالي للدولة، وزيادة نسب البطالة, ومع تفاقم الأحداث إلى درجة الدموية والتي عرفها الشارع الجزائري فيما سمي حداث أكتوبر 1988، والتي أدت إلى مراجعة أصحاب القرار وشروعهم في إحداث إصلاحات على مختلف الأصعدة والتي عبرت عن وعي أصحاب القرار السياسي النسبي لمشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها جيل الشباب الذي أحدث القطيعة مع السلطة السياسية, من بين الإصلاحات ما تعلق بالتشغيل وهو مصادقة مجلس الوزراء في 23 ديسمبر 1987 على أول برنامج وطني لتشغيل الشباب والذي تجسد العمل به ابتداءً من سنة 1988 م كإجراء استعجالي على المدى القصير، يتمثل هذا البر مج في التعاونيات الشبابية التي تعتبر إطار تنظيمي يسمح للشباب العمل في جماعات ومن كلا الجنسين حيث ينشطون في أحد التخصصات الحرة وفي مختلف الميادين (تجارة، صيانة، كهرباء، ميكانيك...الخ)، وكانت التجربة في البداية تركز على المشاريع –التعاونيات- في القطاع الفلاحي الذي اعتبر الميدان الذي مكن من استيعاب أعداد كبيرة من الشباب البطال. ولقد كلفت الجماعات المحلية مهمة التكفل بالإجراءات الإدارية التي تسهل للشباب الحصول على قروض بنكية تمكنهم من البدء والانطلاق في مشاريعهم، كما أن الدولة أدرجت ضمن عناصر تحفيز الشباب إجراءات الإعفاء الكلي لمدة 3 سنوات من الضريبة على الأرباح خاصة ما تعلق بقطاعي التجارة والصناعة[9].

I.3.2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بإجراءات جديدة في بداية سنة 2004 والمتعلقة بمساعدة البطالين على إنشاء أعمال ومشاريع حرة حيث أنه وبمقتضى "المرسوم التنفيذي رقم 04 المؤرخ في 94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 م والذي يترجم / 03 جانفي 2004 م والذي يتمم المرسوم التنفيذي رقم 188 إمكانية المشاركة في تمويل خلق النشاطات السلعية والخدماتية من طرف البطالين أصحاب المشاريع (البالغين من 35 سنة إلى 50 سنة) على أن يكونوا مسجلين في وكالة التشغيل لأكثر من 06 أشهر. ومن خلال هذا الإجراء أصبح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يساعد البطالين من خلال إعطائهم فرصة بناء مشاريع عمل حرة وبصورة مستقلة، هذا لإضافة إلى أن هذا الصندوق يعد أحد مصادر التمويل حيث أنه يساهم في صندوق ضمان الأخطار الناتجة عن القرض المصغر.

جدول 3: المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إصدار أفريل 2020

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النساء	رجال	نسبة مشاريع النساء
الزراعة	58141	55441	2700	%5
الصناعات التقليدية	43130	35793	7337	%17
البناء والأشغال العمومية	34889	34069	820	%2
الري	560	535	25	%4
الصناعة	27352	23348	4004	%15
الصيانة	10573	10396	177	%2
الصيد البحري	1131	1115	16	%1
مهن حرة	11917	6439	5478	%46
خدمات	108561	90550	18011	%17
نقل التبريد	13385	12996	389	%3
نقل البضائع	56530	55921	709	%1
نقل المسافرين	18997	18516	481	%3
المجموع	385166	345019	40147	%10

المصدر: Ministre de l'industrie et des Mines,Bulletins d'information Statistique de la PME N° 36 , Edition Avril 2020 , P34.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المشاريع التي تمتلكها النساء هي 10% من مجموع المشاريع, وأن النساء ينافسن الرجال في قطاع المهن الحرة بنسبة 46%, وبنسبة إلى الصناعات التقليدية و خدمات 17% من إجمالي المشاريع, وهذا راجع لطبيعة النشاطات التي تتناسب مع خصائص المرأة وإبداعاتها وابتكاراتها في ذلك المجال ويفر لها أكثر ملائمة للتوفيق بين وظيفتها وعملها المنزلي, أم باقي النشاطات في نسب ضعيفة ومتقاربة بإستثناء الصناعة فيها تمثل نسبة 15% أي خاص بالنساء صاحبات الشهادات.

شكل رقم 3: المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إصدار أفريل 2020

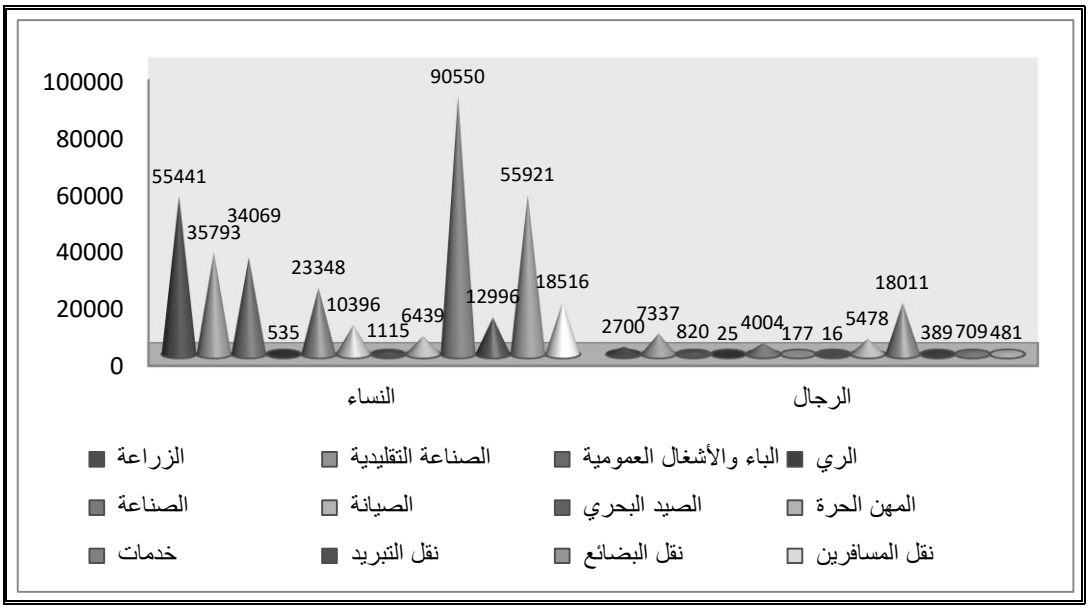

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (03)

I.3.3- تجربة المؤسسات المصغرة: نظرا للتزايد المستمر لمعدلات البطالة وما انجر عنه من مظاهر الطبقية، وفقدان القيم الاجتماعية خاصة ما تعلق بالعدالة والمساواة، هذه السنة شهدت ميلاد جهاز جديد للتشغيل سمي بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي جاءت بتجربة المؤسسات المصغرة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996 من خلال المرسوم التنفيذي 96 /296 ولها فروعا جهوية، أنشئت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل أنشطتها العملية وتقوم الوكالة الوطنية لمهام التالية[10]:

- تشجع مختلف الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم .
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة.

وفي ما يخص الإعانة المالية الممنوحة للمستثمرين عبر هذا الجهاز فهي نوعان: عند الإنجاز وعند الإستغلال وتتمثل في إعانات مالية، جبائية وشبه جبائية.

وعند بداية سنة 2007 اتخذت الوكالة سلسلة من الإصلاحات خاصة بالجانب التنظيمي والتسييري هدفها تحسين أشكال الدعم المقدمة للشباب في إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وذلك عن طريق[11]:

- إعادة تنظيم الوكالة بتجهيزها بهيكلة تتماشى مع التسيير اللامركزي ومنح سلطة اتخاذ القرار وتسيير الجهاز للفروع المحلية يعيد لها مهامها الطبيعية.
- القيام بتسيير الموارد البشرية والمادية حيث تم التوقيع على الاتفاقية الجماعية للعمال بتاريخ ماي 2008 في مجال تسيير المسار المهني والتكوين وكل الجوانب المتعلقة بتسيير الموارد البشرية.
- تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف البنك الوطني الجزائري، حيث يسعى هذا الأخير لتشاور مع الوكالة في إيجاد طرق ووسائل تهدف إلى تحقيق نجاح هذه الأجهزة مع رفع العوائق ووضع خريطة للنشاطات الواجب تمويلها.

I.4.3– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: في ظل الظروف الصعبة عملت الدولة الجزائرية للوضع الاجتماعي على إضافة برامج تشغيل ودعم إنشاء المشاريع، ومن بين هذه البرامج تجربة القرض المصغر، من خلال جهاز جديد سمي بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والذي يسمح بمتابعة هذه التجربة التي تشمل الأشخاص ذوي 18 سنة فما فوق، بدون دخل أو لهم مدخول غير مستقر وغير منتظم، وهذا يخص أيضا النساء في المنزل، الحرفيين، المؤمَنين لدى الشبكة الاجتماعية و الشباب بدون عمل وكانت انطلاقة هذا البر مج في 1999 ، حيث أن كل الراغبين في خلق مناصب عمل ذاتية، أو بعث وتطوير نشاط منتج لسلع أو خدمات فإن القرض المصغر يسمح لحصول على سلفة بنكية صغيرة تتراوح بين 50000 دج إلى 350000 دج يتم تسديدها على مدى 12 شهرا إلى 60 شهرا من سنة إلى 5 سنوات لاقتناء عتاد صغير أو مواد أولية لممارسة نشاط أو حرفة محدودة يهدف هذا الجهاز إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على المستويات الثلاثة التالية[12]:

- على المستوى السياسي هو تحقيق الاستقرار في المقاطعات الريفية وخاصة تشجيع الساكنة ذات الأصول الريفية التي هاجرت لدواعي أمنية أو اقتصادية على العودة إلى أراضيها.
- على المستوى الاقتصادي هو تطوير النشاطات ذات الدخل، والنشاطات الحرفية.

- على المستوى الاجتماعي هو تحسين شروط الحياة لنسبة للفئات المحرومة، والمساهمة في تقليص البطالة، من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع و الخدمات. فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر و غير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت.

ومن شروط الاستفادة من هذا الإجراء:

- بلوغ سن 18 فما فوق.
- امتلاك الكفاءة و التأهيل المتعلقين لمشروع المراد إنجازه.
- التوفر على مكان سكني.
- دفع مساهمة شخصية كجزء من عملية التمويل.
- الالتزام بتسديد مبلغ القرض والفوائد البنكية.

– مشاركة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حول موضوع المرأة الريفية ضمن عالم المقاولاتية, آفاق 2030:

في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية، نظمت وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، ندوة وطنية تحت عنوان المرأة الريفية ضمن عالم المقاولاتية: افاق 2030، تحت شعار" إبداع المرأة الريفية بمعايير دولية"، و ذلك على مستوى المركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال" (CIC) الجزائر.

وعليه، فقد تمحورت أهداف هذه الندوة أساسا في عرض و تثمين التجربة الجزائرية في مجال المقاولاتية النسوية الريفية، الاستفادة من التجارب الدولية في مجال المقاولاتية النسوية الريفية ؛ الخروج بتوصيات تتضمن مقترحات عملية و ملموسة تدرج ضمن مخطط عمل لترقية المقاولاتية النسوية، لا سيما في الوسط الريفي 2021– 2030، و الذي يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويله.

و قد حققت هذه الندوة جملة من النتائج أهمها[13]:

– جمع المعنيين بموضوع المرأة الريفية و ترقيتها بهدف تحديد الإجراءات الميدانية الواجب اتخاذها لدعم مشاركة المرأة الريفية أكثر في الديناميكية الاقتصادية و التنموية للوطن من خلال تكاثف جهود كل الجهات المعنية للمساهمة الفعالة لطاقات المجتمع في تمكين المرأة الريفية و تطوير قدراتها ؛

– تحسيس المجتمع المدني و القطاع الخاص لتعزيز دوريهما و مساهمتهما في تشجيع النساء الريفيات لخوض عالم المقاولاتية ؛

– تحديد أهم النشاطات الواجب إطلاقها و أوجه تجسيدها لتطوير المقاولاتية النسوية الريفية قصد صبها في خطة وطنية لتمكين النساء الريفيات للفترة 2021- 2030.

و في الأخير، انبثقت توصيات و اقتراحات مهمة واقعية و ملموسة قابلة للتجسيد في افاق 2030 و التي من شأنها أن تكون منطلقا لإعداد مخطط عمل وطني لتطوير المقاولاتية النسوية، لا سيما الموجهة للمرأة الريفية و الذي يساهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة افاق 2030، و كذا الأهداف المنشودة في افاق 2025 تنفيذا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية و مخطط عمل الحكومة.

تتمثل أهم توصيات هذه الندوة فيما يلي:

– تدعيم الاليات التأثرية و ترقية معارف المرأة الريفية من خلال عمل جواري و مرافقة مشخصة ؛

– تنويع نشاطات المرأة الريفية و تطوير تنافسيتها في السوق ؛

– ضرورة استعمال التكنولوجيات الجديدة و الشبكات المنظمة و تخصيص فضاءات لتسويق منتجات المرأة الريفية و تعزيز مكانتها في السوق الوطني و الدولي.

و من الواضح جدا، ان هذه التوصيات ستترجم على شكل مشاريع و برامج يتم تجسيدها في إطار خطة عمل لترقية المقاولاتية النسوية.

جدول 4:توزيع عدد المستفدين حسب الجنس من ANGEM إلى غاية 2019/12/31

الجنس	العدد	النسبة%
النساء	561522	%63.41
الرجال	324036	%36.59
المجموع	885558	%100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

حسب الإحصائيات المنشورة على موقع الوكالة إلى غاية 2019/12/31, فتشير أن غالبية المشاريع الممولة من طرف الوكالة وجهت لفئة النساء وذلك بنسبة 63.41% مقابل 36.59% للرجال: ويبلغ عدد القروض الممنوحة للنساء 561522 قرض, مقابل 324036 مشروع لصالح الرجال.

الشكل 2:توزيع عدد المستفدين حسب الجنس من ANGEM إلى غاية 2019/12/31

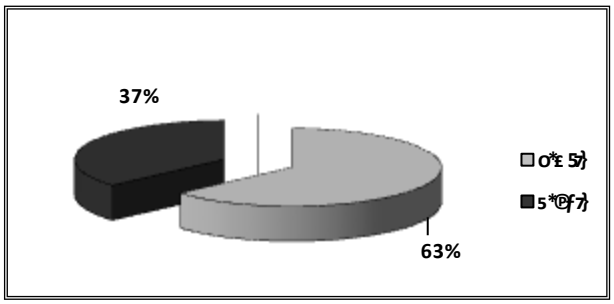

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (04)

I.5.3– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: شهدت الوكالة التي أنشئت في إطار الإصلاحات الأولى في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار تطورت للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، هذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت بعد ذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خولت لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، والمشاريع ومتابعة ودعم أرباب العمل لأجل إنجاح مشاريعهم الاستثمارية.

I.6.3– الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165-05 ، المؤرخ في 03 ماي 61،2005 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع لشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم المشار إليه سلفا. ومهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

- تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البر مج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛
- الخبرة والاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها؛

- متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط؛
- إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية؛
- جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I.3.7- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE, وكالة "أنساج" سابقا:

وكالة "أنساج" ستحمل تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية, حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي, ويغير تسميتها[14].

I.3.7.1- الإجراءات الجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب سابقا والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا عند إحداث أنشطتهم, يجب على الشاب أو الشباب ذوي المشاريع أن يستوفوا الشروط مجتمعة, كالآتي :

أن يتراوح عمره أو عمرهم ما بين 19 و 40 سنة,

- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/أو لهم مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى,
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد.
- ألا يكون أو ألا يكونوا قد استفادوا من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات".

يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار ويحدد كما يأتي:

أولا : بعنوان التمويل الثلاثي الذي يشمل البنوك أو المؤسسات المالية:

- 15 بالمئة من المبلغ الإجمالي للإستثمار عندما يقل الاستثمار عن عشرة (10) ملايين دينار أو يساويها.

تحدد نسبة المساهمة الشخصية ب 12 بالمئة عندما ينجز الإستثمار في المناطق الخاصة أو الهضاب العليا, وتحدد هذه النسبة ب 10 بالمئة عندما ينجز الاستثمار في مناطق الجنوب.

ثانيا : بعنوان التمويل الثنائي دون اللجوء إلى التمويل البنكي:

فإن المساهمة الشخصية 50 بالمئة من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل الاستثمار عن عشرة (10) ملايين دينار أو يساويها".

I.3.7.2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: نحو شباك موحد للنساء المقاولات

أوضح الوزير خلال ندوة صحفية على هامش لقاء حول "تحدي المرأة المقاولاتية في بناء الجزائر الجديدة"، أن شبكا موحدا خاص بالنساء المقاولات سيتم وضعه على مستوى الوكالة قصد ترقية المقاولاتية النسوية من خلال رفع العراقيل التي تواجهها.

وبعد أن شدد على أنه "لا يوجد في الجزائر الجديدة أي فرق بين الرجال والنساء رؤساء المؤسسات" قال السيد ضيافات "سنباشر هذا المشروع على مستوى جميع الفروع التابعة للوكالة حتى يكون هناك شباك مخصص لتلقي ملفات رئيسات المؤسسات . وأضاف الوزير في هذا الصدد قائلا : "وإذا كانت هناك نقائص فان الحمل لا ينبغي أن يقع فقط على الوزارة أو الوكالة بل يجب أن نتعاون جميعا من أجل رفع هذا التحدي.

I.3.8- الجمعيات غير الحكومية الداعمة للمقاولاتية النسوية الجزائرية: من أهم الجمعيات التي تنشط على مستوى الوطني في دعم المقاولاتية النسوية، وهما SEVE و AME:

I.3.8.1- جمعية السيدات الجزائريات رئيسات المؤسسات SEVE: تأسست هذه الجمعية سنة 1993 و التي تعني المعرفة والرغبة و المبادرة، كما تعتبر هذه الجمعية عضوة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشريك في الغرفة التجارية والاقتصادية المكلفة

بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي، وكذا عضو في المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تستند الجمعية في استراتيجيتها على: الإعلام؛ التكوين؛ وحث النساء على إنشاء مؤسساتهن الخاصة. ومن أهداف ومهام الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات نذكر ما يلي[15]:

- تحديد وتثمين إمكانيات ومعارف النساء رئيسات المؤسسات في جميع مجالات النشاط ؛
- دعم ومساندة مشاريع إنشاء المؤسسات النسوية،
- تحديد إمكانيات الرعاية، فرص المناولة، إعادة إطلاق الأعمال والاستثمارات ؛
- تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب واحتياجات النساء المقاولات، البحث عن إمكانية تمويل النساء من طرف مانحي القروض على المستوى الوطني والخارجي ؛
- تنظيم الملتقيات حول المقاولاتية النسوية والمشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية.

I.2.8.3– جمعية الجزائريات المسيرات وسيدات الأعمال AME: أنشئت في سنة 2005، هدفها تشجيع عضوية سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية، الأمر الذي سيؤدي إلى تشكيل شبكات جديدة بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والخبراء الدوليين وصاحبات المشاريع الجديدة، كما تهتم بتوفير فرص جديدة لسيدات الأعمال وأصحاب المهن الصغيرة الجزائريات لربطهن بعالم الأعمال ومساعدتهن في أعمالهن التجارية المتزايدة. كما تقوم الجمعية بتدريب سيدات الأعمال على استخدام أدوات جديدة للإدارة، وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعارف. إذ أن التواصل بين سيدات الأعمال وتبادل الخبرات والمعارف من شأنه أن يؤدي إلى تحسين التعاون ورفع مستوى المشاركة على الصعيد الوطني والدولي في آن واحد[16].

I.9.3– اتخاذ إجراءات جديدة لتطوير المقاولاتية النسائية: أكد وزير الصناعة و المناجم، يوسف يوسفي، أن الحكومة اتخذت عدة اجراءات لمنح فرص للنساء المقاولات و تمكينهن من مواجهة الصعوبات التي تعترضهن في نشاطاتهن. و خلال ملتقى حول تطور نشاط النساء رئيسات المؤسسات في منطقة شمال افريقيا و الشرق الأوسط " مينا" من تنظيم جمعية النساء رئيسات المؤسسات، صرح السيد يوسفي قائلا " قصد منح الفرصة للنساء المقاولات في مواجهة الصعوبات التي تعترضهن، التزمت الحكومة بدعم النساء مثلما هو الشأن بالنسبة لرؤساء المؤسسات الرجال و هذا في اطار مساعهن المقاولاتية بهدف رفع عددهن و بالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي و استحداث مناصب عمل و خاصة اعتبار المرأة محركا حاسما لتجديد نسيجنا الصناعي". و حسب رأيه فان استراتيجية التنمية التابعة لدائرته الوزارية مكيفة مع أهداف التنمية المستدامة في آفاق 2030 للأمم المتحدة و المتمثل في التوصل الى المساواة بين الجنسين و تمكين النساء و الفتيات[17].

و قصد تحقيق هذا الهدف، يقول الوزير، تساهم الوزارة بشكل فعال في تشجيع المرافعات الداعية الى تمكين النساء لتطوير و ترقية الشراكة النسائية في قطاع الصناعة.

II – الخلاصة:

تعتبر المرأة نواة المجتمع وركيزته الاساسية وحاضنة أجيال المستقبل وان الحديث عن واقعها في الجزائر يفتح بابا شاسع للنقاش, حيث عانت المرأة الجزائرية إبان الإستعمار من حرمانها من النشاط المؤسساتي والمقاولاتي, وبعد استقلال الجزائر عرفت المرأة الجزائرية عهدا جديدا في مجال العمل إلا انها صدمت بعدة عراقيل وصعوبات أجلت بروزها في المجال المقاولاتي وبعد الإصلاحات الدستورية حضيت المرأة الجزائرية بفرص كبيرة مكنتها من ممارسة نشاطها المقاولاتي وجعلها عنصرا فعال كمساهم في دعم نمو الاقتصاد الوطني, مع الإشارة أنه ليس بالضرورة كل شخص له توجه مقاولاتي فمن المؤكد أن يختار المقاولة كمسار مهني، بل

يجب تدخل ظروف مشجعة تساعده على ذلك، لأن المبادرة الفردية لا معنى لها بدون وجود توفر بيئة مناسبة ومناخ ملائم للاستثمار ووجود سياسات تحفز هذا النوع من المبادرة وتدعم دور المرأة المقاولاتية.

ولتوليد المزيد من المقاولين للحفاظ على بقاءه ونموه على المدى الطويل، فعليه تطوير ثقافة مقاولاتية, ولتجسيد هذه الثقافة يجب الإشارة لبعض النقاط التالية:

- تحسيس المرأة بالروح المقاولاتية؛
- التأثير على أفكار الطالبات بعدم اعتبار الوظيفة المخرج والحل الوحيد للنجاح اجتماعيا، وإقناعهم بأن إنشاء مؤسسة هو حل أيضا ولا يمكن تجاهله؛
- إنشاء مراكز معلومات جهوية تحت تصرف النساء المقاولين؛
- إنشاء حاضنات أعمال لدعم المقاولاتية النسوية حديثة النشأة من خلال توفير بعض الخدمات؛
- تخصيص تكوين متخصص في المقاولة النسوية يأخذ النقائص المدركة بجدية.

- الإحالات والمراجع :

[1] يحيى بوعزيز, المرأة الجزائرية و حركة الإصلاح النسوية العربية ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2000 ص 23.

[2] حفيضة شقير, المرأة و دورها في التنمية ، عن مرآز دراسات الوحدة العربية ، ندوة المرأة و دورها في حرآة الوحدة العربية ، ص 19.

[3] الأستاذ تاج عطاء الله, المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية (دراسة مقارنة)، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2006 ص ص 37 – 39.

[4] شلوف فريدة ، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2009 ، ص12.

[5] منيرة سلامي, يوسف قريشي, المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال, مجلة أداء المؤسسات الجزائرية, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, العدد 05, 2014, ص3.

[6] شلوف فريدة, المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2009 , ص ص 69- 70.

[7] طيب لحيلح ، دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، 18 أفريل 2006 – المغرب) ، جامعة غرب آردفان جمهورية السودان، الملتقي الدولي يومي 17 http ://ratoulrecherche.jeerqn.com/133 tayeblhilel-SUDAN.pdf

[8] لونيسي ريم, المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر مذكرة ماجستير مقدمة بكلية العلوم الانسانية و الاجتماعية قسم علم الاجتماع, جامعة سطيف, 2015, ص206-207.

[9] بدراوي سفيان, ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول- دراسة ميدانية بولاية تلمسان - ,كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية, شهادة الدكتوراه, 2015/2014, ص 112.

[10] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96/ 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

[11] نشرة إعلامية للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، رقم 05, 2008, ص04.

[12] ARHAB (B), La dynamique entrepreneuriale au service du développement soutenable: cas de la promotion des microprojets en Algérie, journées de développement du GERS, p10.

[13] https://www.angem.dz/ar/a_la_une/

[14] https://www.aps.dz/ar/economie

[15] سلامي منيرة , دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر, -دراسة ميدانية على عينة من المقاولات- , أطروحة دكتوراه, جامعة ورقلة, 2015/2014, ص 195.

[16] سلامي منيرة , دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر, -دراسة ميدانية على عينة من المقاولات- , أطروحة دكتوراه, جامعة ورقلة, 2015/2014, ص 195.

[17] https://www.aps.dz/ar/economie/67099-2019-02-14-18-08-39

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

البشير زبيدي ، حسام غرداين (2021)، **واقع وآفاق المقاولاتية النسوية في الجزائر** ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد06(العدد 02)، الجزائر: جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 174-189.